العدد (2053) السنة الثامنة - الخميس (24) شباط 2011 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

على هامش الصراحة

الحُبّ

إحسان شمران الياسري

ما أن ترد سيرة الحُب في مكان أو في حديث شريف أو فيلم أو أقصوصة، حتى يتداعى إلينا خاطر هذا الأمر الذي لم نختر مصاعبه أو لواعجه أو مباهجه.. والى يومنا هذا، تصيح ابنتي الصغيرة (إحم.. إحم) كلما مرت هذه السيرة (العطرة) ونحن جالسون في أمان الله!!

إن التطور الذي شهدته حياتنا وعاداتنا وتقاليدنا، والشوط الذي قطعته البشرية منذ أن تحدّرت من الكهوف إلى المدنية، لم يفعل فعله في مفاهيم الحُبّ، ودوافعه وكل ما قاله الشعراء والمغُنّون.. وحتى التعبير الذي استخدمته سيدة الغناء العربي (أم كلثوم) وهي تُعاتب أحد (الثولان)، الذي لم يُقدّر مشاعر الآخر، كان صحيحاً وينعكس يومياً على حياتنا دليلاً على إن الحُب يُعمّر القلوب، ويدفع الشرّ خارجها..

(ده انت لو حبيت يومين، كان هواك خلاّك ملاك)

أما وديع الصافي، وكان دقيقاً في الربط بين اللغة والمدلول، فإنه يُقرر عن الحبّ ما لم تتسع كل المدونات لاختصاره.. فهو يقول:

الحب هالحرفين مش أكثر، اللي بيطلعو قد الدني وأكبر

وعليهن تعمّر أساس الكون، أي نبي بالحب ما بشر

وهكذا تتداعى هذه الترنيمة الغنائية لتبني قاعدة فكرية متناهية في البساطَة والوضوح.. ثم يأتي الفن العراقي بصوت الراحل رياض أحمد ليقول (أحبك ليش.. ما ادري..). وهذه مطارحة عجيبة أن تُحب الآخر وأنت لا تدري لماذا تفعلَ هذا.. بينما نُحبّ آخرين ونحن ندري لماذا.. فنحب آباءنا وأمهاتنا وزوجاتنا وأولادنا لأنهم هكذا في صلتهم بنا.. ونُحب باقي أرحامنا.. ونحبّ موطننا ومدينتنا وجارنا ومن نحتمي به.. ونحب فاعل الخير والكريم والصادق والمؤمن والمعلم والطبيب الذي يسهر على صحتنا.. ونحبّ الجندي الذي يموت لنحيا.. ولكن أحدهم نحبه ولا ندري لماذا؟.. فهو يسكن في قلوبنا ويستغرق المساحة التي خصصها الباري لهذا الهدف.. وحتى صغيرتي وهي تغمزني (إحم.. إحم)، لا تدرك حجم الحب في هذهِ الأسرة، وفي كل أسرة يأذن الله أن تتشكل..

ولكننا في زحام الحياة، والركض إلى الرغيف والإخلاص في العمل، ننسى إن (الحب) بحاجة إلى إن نتذاكر به، ونُذكّر أنفسنا بأحبائنا، ونذكرهم بأننا نتذكرهم، لأننا في الغالب، نعتاد على من نحبهّم، ويكونون جزءاً عادياً من حياتنا، فيعتقدون إننا لم نعد نحبّهم أو نفكّر بهم.. وها هو أحد أصدقائي (وبالأحرى أستاذي أبو مُظفر) يتّصل بي بين فترة وأخرى، ويسالني سؤالاً مباشراً وقاتلاً:

-يبين إحسان أنت بعد ما تحبني..

وأعرف الجواب عندما أسأله ضاحكاً:

- ليش استادي؟!

-لأن صار أسبوع ما مخابرني..

وأنا أدرك تماماً أنه يتّصل بي ليس للعتب، بل للتعبير عن هذا الحب الذي لا تَعْدله كل كنوز الدنيا وقصورها ووظائفها ومكاسبها وسيارَاتها الفارهة.

ihsanshamran@yahoo.com

الآراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

حقّ العراقيين في التظاهر

كفل الدستور العراقي حرية التعبير عن الرأي بكل الوسائل ، كما حددت الفقرة ثالثا من المادة ٣٨ منه حق الاجتماع والتظاهر السلمي ، وهذه الحقوق مع انها مضمونة ومكفولة دستوريا إلا أن تنظيمها وممارستها لاتتم إلا بقانون .

وتعم المدن العراقية حالة من الأستياء والرفض الشعبي لمطالب مشروعة متعددة ، وهذه المطالب لم تف بها لا الحكومات المحلية ولا الوزارات بالرغم من مرور مدد زمنية طويلة كفيلة بإنجاز ولو الحدود الدنيا من تلك المطالب التي سبقتها وعود وآمال وأحلام قدمتها النخب السياسية في سبيل فوزها بانتخابات محلية او نيابية ، لم يقبض منها المواطن العراقي سوى المزيد من الوعود او التباعد مع المسؤول .

زهير كاظم عبود

الخدمات التي تتكفل بها الدولة غابت عن ضرورياتها ولجأت العديد من الوزارات الى الترقيع والترميم وهدر المال العام دون محاسبة ، والمواطن العراقي يسمع ويطالع ويشاهد تلك السرقات والهدر وضياع ملايين الدولارات من ثرواته النفطية دون ان يجد شارعا مبلطا او حديقة مزروعة بالورود او زاوية من زوايا الشوارع خالية من النفايات او رصيفا يمكن السير فوقه بأطمئنان دون حفر او مطبات ، او بيتا يغطيه سقفه بأمان ، او حيّا من أحياء بغداد وبقية المحافظات والمدن العراقية خالية من الطين والتراب وطفح المجاري وانسدادها بوجه المستنقعات التي خلفتها مياه الأمطار .

شوارع بائسة ومتربة يعلوها التراب منذ رحيل الطاغية وحتى اليوم حتى غلب لون الغبار على ألوان الأبنية والشوارع فاستحالت الحياة في مدن العراق الى لون التراب ، لايجد معها المواطن العراقي ان ابسط تلك الخدمات تؤديها تلك الدوائر المختصة بهذا الأمر ، فماهي مهمة المسؤول عنها ؟ وكيف يمكن ان تحاسبه الجماهير ؟ ولم نتعرف على مسؤول واحد كان قد فشل في اداء مهمته او حنث في القسم الذي اداه عند تسلمه الوظيفة العامة !! وعزل الموظف المذكور او احالته إلى التقاعد لا يجدي نفعا ولا يصحح الأخطاء وتراكم السلبيات بل سيمهد الطريق لمسؤول جديد يأخذ فرصته في فشل جديد وتقاعد جديد. من يحاسب الوزير الفاشل والمدير العام الذي لم يؤد مهمته بأمانة والمسؤول الذي يعتقد ان الشعب كله بخدمته وبخدمة حمايته ، متى نسمع عن مختلس وسارق ولص سرق المال العام وساهم في هدره وشارك جهات وشبكات محتالة في سرقة مال الشعب العراقي قد أحيل إلى القضاء وتمت محاكمته وإدانته وإنزال العقوبة المقررة بحقه ؟ ولماذا تعمد الوزارات إلى إصدار قرارات عدم الموافقة على محاكمة هؤلاء ؟ ولماذا لاتتم مساءلة الوزراء امام مجلس النواب عن عدد وأسباب من تم تخليصهم من العقوبة القانونية بمقتضى نص الفقرة ب من المادة ١٣٦ من قانون أصول المحاكمات الجزائية رقم ٢٣ لسنة ١٩٧١ المعدل .

هدر المال العام ليس فقط في ضياع الملايين من الدولارات بين شخوص وشركات وشبكات، هدر المال العام ايضا في ضياع زمن العراقيين ، وابقائهم على الخراب والضياع والبؤس وهم اهل إمكانات مادية وبشرية .

وحين شعر أهل العراق بأن الرجل المناسب ليس في المكان المناسب عمدوا الى التظاهر وبحرقة يطالبون برحيله وان يحل من يستثمر الزمن ليشعروا بإنسانيتهم وكرامتهم المجروحة وحقوقهم المستباحة. الخدمات وحدها ليست ما يشعر العراقي بأنها تنقصه، بل ان هناك موجبات وضروريات تدور في فلك ودوامة الوعود غير الصادقة لايجد المواطن من يتحملها بصدق وبضمير عراقي صادق ، ولايجد من يصارحه بحقيقة ما يجري في حياة العراقيين .

عمدت مجاميع الشباب للتظاهر حين بلغ اليأس منهم من عدم حصولهم على وظيفة او عمل تسد رمق من ينتظرهم من العوائل التي انتظرتهم بفارغ الصبر .

عمدت العوائل الفقيرة والمعدمة إلى التظاهر حين توقفت حصصهم التموينية وسرقت موادهم الغذائية ، وتعاقدت جهات مسؤولة لجلب مواد غذائية تالفة ، لم تتم مساءلة احد ولا معاقبة احد ولاتحمل احد المسؤولية عما يجري ولا أحد عرف عن اختفاء الحصة التموينية عن الناس وتناقصها كل تلك الفترة ، ولا اين ذهبت الأموال المخصصة لها !

وإذا كان العراقي يتساوى مع العراقي دون تمييز بسبب الجنس اوالعرق او القومية او الأصل او الدين او المذهب او المعتقد ، فأين يجد هذه المساواة وشوارع العراق ومدنه تمتلئ بالعاملين العاطلين عن العمل ، والجياع الذين نشروا أطفالهم في تقاطعات الشوارع للتسول بأشكال مختلفة ، وبالنساء اللواتي لايجدن ما يسد أفواه أطفالهن ، وكيف يمكن ان يكون المسؤول خادما لكل العراقيين ، ونكرر (كل العراقيين) دون استثناء ، وبعكسه علينا ان نقول له ارحل فأنت لا تصلح للمسؤولية وتسيء للعراق وشعبه .

يتظاهر العراقي ضد المسؤول تعبيرا عن رفضه لفشله وعدم تمكنه من أداء مهمته بشكل قانوني ، ويتظاهر العراقي بسبب احساسه بالغبن والحيف الذي لحقه طوال الزمن الديمقراطي ، ويتظاهر العراقي رافعا شعارات تعبر عن مشاعره وحريته الشخصية ، ويتظاهر العراقي معبرا تعبيرا سلميا عن ممارسته حقا من حقوقه الدستورية ، وبعد كل هذه التظاهرات يلزم المسؤول والحكومة ان تستوعب الشعارات وتعيد قراءة ارادة الناس ، وتعيد حساباتها مادام الأمر لم يخرج عن التعبير السلمي ، وقبل ان تستفحل الأمور وتخرج الجماهير عن انضباطها ويحصل ما لا تحمد عقباه .

الغضب العراقي ليس مثله غضب ، فالمسؤول والحكومة قد تتناسى فورة العراقيين وحرارة مشاعرهم ، وحين تتناسى ذلك عليها ان تتحمل امام الله والتاريخ وامام الناس كل ما يحصل امام ترد في الأداء وفشل في البناء وعدم تلبية مطالب الناس المشروعة ، وامام تخلف عن تلبية الضرورات وهدر كبير في المال العام ، وامام رواتب ومخصصات خيالية لا تتناسب مع ذلك الفشل الذريع . مطلوب إعادة قراءة العديد من القرارات والمشاريع ، وان يجلس كل مسؤول مع ضميره يحاسب نفسه قبل ان تحاسبه الناس ويحاسبه الله بعد كل هذا ، ومطلوب ان تستجيب الحكومة وبسرعة للمشروع من هذه المطالب ، وأن تساند مطالب الناس قرارات من مجلس النواب باعتباره الوكيل الأمين على اصوات الناس وحقوقها .

مطلوب ان تستوعب التظاهرات وتدرس أسبابها ومشروعيتها وشعاراتها ، وان تخرج بنتائج ترضي عنها الناس دون تمييز ، فالمسؤولية تكليف وليس تشريفا، وتلبية مطالب الناس هي أساس تلك المسؤولية ، ومن لا يتمكن من استيعاب مطلب الجماهير عليه ان يتنحى قبل ان تتم تنحيته من قبل الشعب.

أعيدوا بناء الناس ووفروا لها حقوقها ، واعيدوا بغداد ومدن العراق زاهية ومنورة يملأ ساحاتها الفرح والورود بدلا من الحزن والتراب والكآبة ، اعيدوا للناس مالها الحلال وحقها في ثروة العراق ، اعيدوا للناس ما قرره الدستور وما استقطعه المسؤول منهم ، واجعلوا الوظيفة العامة في خدمة الإنسان ولا تجعلوا الناس في خدمة المسؤول .

وفروا للناس الخدمات الأساسية والضرورية ، وأعيدوا للناس حياتهم وارفعوا عن كاهلهم ما تم فرضه بالقوة والإجبار ، والتزموا بحقوق الإنسان التي كفلتها الأديان والشرائع ولوائح حقوق الإنسان الدولية ومن ثم الدستور العراقي ولاتضايقوا عليهم ، وانتبهوا للعاملين والعاطلين ليساهموا في بناء العراق الجديد ، واحرصوا على أن يكون الرجل المناسب في المكان المناسب حقا دون تمييز طائفي او ديني او قومي ، واحرصوا على تنمية الزراعة في العراق وشجعوا الصناعة الوطنية وسهلوا عمليات التجارة ومهدوا للشركات ان تستثمر في العراق بيسر وسهولة ، وساهموافي ان تكون الديمقراطية أسلوباً وممارسة في تعامل الأحزاب السياسية ، ولنحترم خيارات بعضنا بعضا ونتمرن على احترام الرأي الآخر، وستجدون ان العراقيين اكثر شعوب الأرض هدوءا والتزاما وممارسة .

فهاجس العراقي الحقوق التي يتم حرمانه منها ، وعرف العراقي بأنه كريم حليم ، فحذار حذار من غضبة الحليم .

الحصانة السيادية لأموال العراق في الخارج والمديونية

د . أحمد إبريهي علي

ينتهي العمل بنظام الصندوق العراقي للتنمية DFI في ٣٠ حزيران ٢٠١١ ، بموجب قرار مجلس الأمن رقم ١٩٥٦ الذي اتخذه نهاية عام ٢٠١٠ ، وحماية الأموال المرتبطة به . وسوف تفتح حسابات بديلة ، بموجب القرار، لتسلم موارد النفط وتخصيص مبالغ التعويضات الحربية بعلم الأمم المتحدة، و يقدم الأمين العام تقارير دورية عن انتظام تحويلها . وبقيت التعويضات معرفة بنسبة ثابتة من مورد النفط، ما يجعل صادراته وموارده تحت رقابة جهات غير عراقية.

وكانت تلك الأموال محمية، أيضا، بالأمر التنفيذي للرئيس الأمريكي. وأعربت الجهات العراقية، هذا العام، عن حاجتها لاستمرار الحماية لمدة إضافية .

ان مصادر الخطر على أموال العراق في الخارج تأتي من ديون القطاع الخاص الأجنبي على الحكومة العراقية و التي تسمى المديونية التجارية. وأيضاً" من مطالبات لمواطنين أمريكان لتعويضهم عن انتهاكات تعرضوا لها أيام النظام السابق. والمصدر الثاني للتهديد قد أغلق بموافقة الحكومة العراقية على دفع مبلغ ٤٠٠ مليون دولار تتولى الحكومة الأمريكية تقديمه للمطالبين بالتعويضات . وقد خصصت هذه المبالغ من متبقيات برنامج النفط مقابل الغذاء وتنتظر مصادقة البرلمان . وبذلك لم يبق من مصادر التهديد إلا المديونية التجارية و تمت تسوية حوالي ٩٠ ٪ منها . وما بقي، دون تسوية، وهو مصدر الخطر يدور حول ٢ مليار دولار ويبقى دون ٣ مليارات دولار على وفق أعلى التقديرات. و قياسا" بمعايير نادي باريس، التي ارتضاها الدائنون التجاريون، قد يمكن تسويتها بسندات دين في مدى ٤٠٠ مليون دولار، أو نقدا على أساس١٠ دولارات و ثلاثين سنتا لكل ١٠٠ دولار.

يفهم من ذلك ان الحجم الكلي لمصدر الخطر في نطاق ٣٪ من أموال العراق في الخارج الآن. أما تقدير الخطر، والذي هو جزء من تلك النسبة ، فيبدو انه منخفض، وقد أحيط بالغموض والتهويل ربما خدمة لمواقف وسياسات في مناسبات مختلفة .

لقد بقيت ديون رسمية على العراق ، لم تنته تسويتها بعد، وهي للدول العربية التي ما زالت تمانع من قبول معايير الاتفاق مع دول نادي باريس. و لا تشكل الديون الرسمية خطرا" على أموال العراق في الخارج، ابدا".

ومن المفروض ان أموال الحكومة لا تتعرض ، مبدئيا، . الى احتجاز قضائي لأنها تتمتع بالحصانة السيادية Sovereign Immunity. و التي تعني ان الدولة محمية من إجراءات القضاء لدولة أخرى ذات سيادة. ولكن بعد تزايد انخراط الحكومات والشركات الحكومية في الأنشطة التجارية تعالت الأصوات لتقييد هذه الحصانة. فأصبحت الدولة لا تستطيع الانتفاع من هذا المبدأ عند ممارستها لأعمال ذات طابع تجاري. ولذلك يبحث الدائن عن صفة تجارية يمكن إضفاؤها على عقد الدين أوسبب المطالبة ، من جهة ، والأموال التي يتحرك لاحتجازها من جهة أخرى. و يمكن ان تعزى الصفة التجارية التي تعطل الحصانة السيادية إلى المجرى الاعتيادي والمستمر للعملية او لصفقة بعينها. وهناك تعطيل للحصانة ينشأ من تعهد الدولة في وثائق التعاقد على الدين ، او الصفقة التي أنشأت الدين ، برفع الحصانة السيادية ، waiver. و لكن غالبا" ما يقيد، هذا الرفع، لصالح الدولة الأجنبية التي تقام عليها الدعوى ولا يوسع خارج نطاق سياقه ولغته الخاصة . وهناك الرفع الضمني للحصانة عندما تقبل الدولة المتعاقدة التحكيم لدى دولة أخرى، أو سريان قانون دولة معينة على عقودها، أو إذا استجابت للدعوى دون الدفاع و المطالبة بالحصانة السيادية.

وأيضاً" يوجد مبدأ النفس البديلة Ego Alter ومضمونه اذا كانت شركة مملوكة للدولة أو أية كيانات أخرى تابعة لها وتزاول ، في ذات الوقت ، نشاطا" ذا طابع تجاري ، ويتمكن الدائن من إثبات ان الدولة تسيطر على تلك الشركة او الكيان ، بصفة دائمة ، وتتصرف بأمواله بطريقة تنفي عنه صفة الاستقلال ، فعند ذاك يحاول الدائن تحريك دعوى لاستيفاء ما يستحق من أموال تلك الشركة او الكيان بديلا" عن الدولة المدينة .

وفي واقع الممارسة استطاعت الدول المثقلة بالمديونية ، ومنها دول أمريكا اللاتينية الكبيرة ، حماية أموالها في فترات إخفاقها، وتكررت هذه الحالات حتى بعد عام ٢٠٠٥ . ولا تشجع الحكومات المستضيفة للأموال على تعطيل الحصانة السيادية لكي تجتذب الأموال الرسمية إلى أسواقها وتحافظ على علاقات سياسية حسنة مع الدول المدينة.

والظاهر ان السلطات العراقية لم تبذل كثيرا" من الجهد، في الولايات المتحدة الأمريكية أو سواها، للانتفاع من قوانين الحصانة السيادية بعد عام ٢٠٠٣ ، وبقيت تدور حول حماية أموال الصندوق العراقي للتنمية والقرار التنفيذي للرئيس الأمريكي . أي أن أجواء وثقافة التدويل استحوذت على المسؤولين والموظفين وما زالت مع الأسف.

ولا يستطيع المدعي إخضاع الجهة الحكومية للقضاء إلا إذا استطاع إقامة الدليل على انطباق احد الاستثناءات من الحماية السيادية على عملها. و تتمتع الأموال التي تديرها البنوك المركزية بحماية إضافية، وخاصة إذا كانت لحسابها.

أية إضافة لأموال البنوك المركزية مطلوبة لأهميتها الحاسمة للاستقرار المالي والنقدي .

استخدمت المملكة العربية السعودية عام ٢٠٠٨ مبدأ الحماية السيادية لإبطال دعوى قدمتها عوائل ضحايا ١١ أيلول بتهمة ان السعودية تمول القاعدة.

ان مدخل النفس البديلة Alter Ego غالبا" ما تخشاه الحكومات على أموالها في الخارج وتتحوط له وذلك بتهيئة ما يكفي من الدلائل لدحض انطباقه . ان البنوك المركزية جميعها مستقلة بما فيه الكفاية لاستبعاد شمولها بمبدأ النفس البديلة. وهذا الاستقلال متحقق في نظر القانون، و الممارسة القضائية، حتى للبنوك المركزية المرتبطة إداريا بالحكومة ، بل حتى عندما يكون هذا الارتباط بوزارة المالية. ولم نسمع عن سابقة قضائية تفيد ان احد البنوك المركزية أصبح في عداد النفس البديلة بسبب ارتباطه الإداري، أو لأن أهداف السياسة النقدية تضعها الحكومة ،أم لا ، أو لأنه أقرض الحكومة أو المؤسسات المالية . ان استقلال البنك المركزي العراقي أكيد و لا يقدح به قرار المحكمة الاتحادية أبدا . وقد ذكرت بعض الصحف و الفضائيات أقوالا تعبر عن انطباعات لا صلة لها بالواقع، وتجهل حقيقة الاستقلال المالي للبنك المركزي، وان قرار المحكمة الاتحادية لا صلة له بهذا الاستقلال. ولم تلتفت تلك الأقوال إلى القوانين الحاكمة لإدارة المالية في العراق، وان الحكومة ليست لها صلاحية للتصرف بأموال البنك المركزي، لا قبل القرار ولا بعده. والبنك المركزي لم يقرض الحكومة بعد عام٢٠٠٣. ولا يتناقض إقراض البنوك المركزية للحكومات مع الاستقلال بل هو شائع، متعارف عليه، في العالم و خاصة الولايات المتحدة الأمريكية . ولا يوجد قانون ولا قاض يستثني بنكا" مركزيا" من الحصانة السيادية لأن لديه ديونا على الحكومة . بل هذه مسألة تنظمها قوانين الدول واحتياجاتها وسياساتها. أن الطريقة التي يدير بها البنك المركزي العراقي أمواله محافظة الى حد لا يمكن معه إخراج أي من صفقاتها عن الصفة المتعارف عليها في إدارة الاحتياطيات. وقبل مدة وجيزة أخفق الدائنون لحكومة الأرجنتين في الاستفادة من مدخل النفس البديلة مع أموال البنك المركزي الأرجنتيني، حتى عندما أظهروا أوامر من رئيس الدولة توجه البنك المركزي لتسديد ديون على الحكومة، من أمواله، لصندوق النقد الدولي. كما أخفق دائنون آخرون في احتجاز أموال لشركة طاقة حكومية. لان الحكومة المعنية بينت ان امتلاكها رأس المال وتدخلها في إدارة الشركة لا يكفي لنفي استقلالها وبالتالي فهي ليست نفسا" بديلة للحكومة.

إن قرارات مجلس الأمن التي فرضت اقتطاع التعويضات الحربية، مباشرة، من مورد النفط تمثل أقصى تعطيل لحصانة العراق السيادية. ولذلك لابد من العمل على دفع المبالغ المطلوبة بموجب اتفاق ثنائي مع دولة الكويت. وإيقاف سريان المواد ذات العلاقة في قرار مجلس الأمن رقم ١٩٥٦ الذي كرس الوضع السابق. و من الضروري إصرار الحكومة العراقية على فصل التعويضات عن مورد النفط وتعريفها بأقساط مقطوعة لا علاقة لها بالنفط العراقي.وأيضاً" ، لقد آن الأوان لإعادة النظر بعلاقات العراق مع المجتمع الدولي، ومؤسساته، باتجاه تأكيد الاستقلال و السيادة. ورفض وإدانة تهديد العراق بالمنظمات الدولية ومجلس الأمن وقراراته بغض النظر عن سياق الخطاب. ويقال الشيء نفسه حول تدخل الدول الأخرى مهما كانت صفتها .

■ **الكاتب هو المسؤول وبصفته الشخصية عما ورد في هذه المقالة**

مصر يناير: من الفتنة الدينية الى التلاحم الكفاحي !

د. مهند البراك

فيما تتابع الجماهير العريضة أنباء سقوط الدكتاتور مبارك بعد اعتصامات و تجمعات الشبيبة المصرية طلاباً و طالبات، عمالاً و كسبة، وبمشاركة وجوه المجتمع الفكرية و الثقافية والسياسية و النقابية رجالاً و نساءً، مسلمين و مسيحيين قبطيين ومن كل ألوان الطيف المصري . . و تعيش و تشاهد التلاحم الذي لم يعد يقتصر على الشعارات الهاتفة عالياً : عاش تلاحم الهلال مع الصليب . . و انما التلاحم المصيري بين المسيحيين الأقباط و المسلمين، في ساحة الكفاح و مواجهة الاستبداد . .

نسيت أوساط و اندهشت اخرى و هي تلاحظ تآخي الشعب المصري بكادحيه ومثقفيه، بعسكرييه و مدنييه من اجل الخبز و الكرامة، الديمقراطية و حرية الرأي ، وفي مواجهة قوى مباحث امن الدولة المخيفة و عناصر الأمن الخاص و المخبرين، الذين تسببوا بقتل المئات و جرح الآلاف،ومواجهة عناصر مكافحة الشغب . الذين أرغموا حينها على الاختفاء من شوارع القاهرة . ، عصابات المخدرات المأجورة و جيش النهّابين و القتلة و المجرمين المحترفين، و "البلطجية" المأتمرين بشكل مباشر بأوامر وزارة الداخلية، الذين كانوا يهاجمون ليلا المعتصمين في ميدان التحرير، وشكّلوا جزءا من أسلحة الدكتاتور وهيكل دولته . .

ففيما تنسى و تندهش أوساط من ذلك التلاحم بعد ان ساد مناخ الفتن الدينية الخطير في البلاد، و ترددت أصداؤه في العالم . كما في مذبحة كنيسة " سيدة النجاة " في بغداد . . . ترى أوساط خبيرة، ان الشعب المصري الكادح ككل الشعوب العربية و شعوب المنطقة، لا تزال على تلاحمها المعروفة به أثناء سنوات الكفاح الوطني ضد الاستعمار و في معارك الحريات المستمرة إلى الآن، حيث في تلك المعارك يجري تقرير مصير و حياة الجميع، الذين لابد من أن يتوحّدوا لأجل انتصار قضيتهم المشتركة . . بل ان الشعب المصري قفز على (الأحزاب الأنيقة) و (أحزاب الصالونات) التي ليست لها أسس شعبية . . و تخطى اختلافات سياسيي المكاتب البعيدين بتنظيراتهم و غنائمهم عن حقيقة مآسي الشارع و حاجاته وأمانيه، البعيدين عن مكامن آلامه وأفراحه وأحلامه المشروعة، برجاله و نسائه.

و ترى في ذلك أثباتاً جديداً على أن الفتن الدينية و الطائفية يُخطط لها للتنفيذ، من جهات مستفيدة متنفذة عليا داخلية و خارجية . . لتفتيت الشعب و حرف صراعه عن مجراه الطبيعي السائر على درب مواجهة المستغلّين للمستغلّين، كما يجري في كل العالم . . حرفه الى صراعات في متاهات و مجارٍ بعيدة عن حقوقه، لا تفتت إلا المعارضة و لا يستفيد منها إلا تلك الجهات .

و تتناقل مصادر متنوعة أخباراً تفيد بان الهجمات المتتابعة التي تعرض لها المسيحيون الأقباط وكنائسهم في الشهور التي سبقت اندلاع احتجاجات يناير، و خلقت مناخات خطيرة للفتنة الدينية. . بكونها شابهت الى حد كبير أساليب، توقيتات و آليات الهجوم على الجماهير في الاحتجاجات و التظاهرات و المواجهات التي اتسعت و انتهت بسقوط طاغية مصر. الأمر الذي يثير تساؤلات مشروعة تفيد، هل أن مرتكبي جرائم تلك الفتن الدينية الذين اختفوا من مسرح الأحداث حينها، انشغلوا بسبب تنفيذهم مهمات عنيفة لمواجهة ثورة يناير السلمية ؟!

و هل هي يا ترى من صنع أجهزة الرئيس السابق مبارك (١)، الذي اتّبع نهج غض النظر و كأن تلك الأمور لا تعنيه، بقدر ما كان يعنيه تطبيق بنود (الديمقراطية و بنود الدستور)، لإجراء تغيّير (دستوري قانوني هادئ) يبعده عن طائلة التحقيق في جرائم الاختلاس و الفساد الإداري و تكوين اوليغارشية عائلية حاكمة عاشت و تعيش على قوت الشعب الجائع، التي لابد من أن يُكشف النقاب عن حقائقها الرهيبة، بعد أن رحل مبارك عن السلطة . .

في ظروف تشهد فيها مصر صراعات حادة بين احتكارات دولية متعددة الجنسية : تكنولوجية صناعية، واحتكارات نفطية مالية إسلامية وأخرى إسرائيلية غربية و غيرها . . تركت و تترك آثارها الواضحة على تذبذب مواقف الإدارة الأميركية و تباين مواقف دول الغرب الليبرالي و عدد من دول المنطقة من ثورة الشباب السلمية ، التي واصلت تصاعدها و توسعها ولم تقتصر على اعتصام و تظاهرات ميدان التحرير في القاهرة، بل أنها توسعت بتواصل إلى أهم المدن و المراكز المصرية وخاصة الإسماعيلية و بور سعيد و السويس و قنا و أخيراً حلوان و المحلة الكبرى الصناعيتين، و وصلت حد تهديد عمال و منتسبي قناة السويس بالإضراب الكامل الذي كان سيشلّها بالكامل . . و تطورت إلى صدامات عنيفة متواصلة مع قوى الأمن التي حاولت أن تبقى بعيدة عن الكاميرات . .

و فيما داست ثورة الشباب السلمية على الفتن الدينية، لا يزال السؤال قائماً حول هل سيكون هذا التلاحم أساساً لبدء وحدة معارضة مبارك الشبابية و الديمقراطية المصرية بأطرافها الأكثر إخلاصاً وثباتاً لقضية الحريات و العدالة الاجتماعية بعد تنحي الدكتاتور . . لتكون قادرة على تواصل تعبئة الشارع المصري بشكل موحّد، للاتيان ببديل ملموس للدكتاتورية يستطيع تغيير الهياكل الأساسية الداخلية القائمة رغم انهيار بعضها، في ظل وجود صراع الاحتكارات العالمية التأثير المارة الذكر . . بعيداً عن احتمالات تمسك المجلس العسكري بالسلطة التي تنازل عنها مبارك له، و عن احتمالات تواصل سريان أحكام الطوارئ و تواصل العمل بها !

تشير وكالات أنباء إقليمية و دولية نقلاً عن مصادر بريطانية، الى مسؤولية وزير الداخلية المقال حبيب العادلي، عن تشكيل جهاز خاص سري يديره ٢٢ ضابطا، وفي عداده أفراد من جماعات إسلامية متطرفة، تجار مخدرات، فرق أمنية، مجرمين خطرين عاديين . . للقيام بأعمال تخريبية عند حاجة السلطة إليها، وان الجهاز هو المسؤول عن تفجير " كنيسة القديسين " ليلة رأس السنة في الإسكندرية .

ahmedlada@gmx.net